الشديد من موسم لآخر، الا ان كمية المياه التي تنتجها هذه الينابيع هي بحدود ٥٠ ـ ٦٠ مليون متر مكعب[٥].

أما الآبار الارتوازية العاملة فان عددها الاجمالي هو حوالي ٣١٠ بئر حفرت جميعها تقريباً قبل الاحتلال. ويلاحظ أن سلطات الاحتلال قد فرضت حظراً على حفر اية ابار جديدة للاغراض الزراعية منذ السنوات الاولى للاحتلال، ثم قامت منذ اواسط السبعينات باصدار رخص للابار القائمة حددت بموجبها كميات المياه المسموح بضخها من كل منها. ويتبين من سجلات دائرة المياه ان الكمية الاجمالية المرخص بضخها من الآبار العربية هي ٣٥ مليون متر مكعب[٦].

ان من اهم المؤشرات المتعلقة بالاوضاع الزراعية في الضفة الغربية هي رصيد التحولات التي طرأت على كميات المياه المستخرجة من الآبار العربية. فمن الملاحظ ان اصحاب الآبار كانوا في سنوات السبعينات يضخون كامل الكميات المسموح لهم بضخها، بل ويتذمرون من عدم امكانية تجاوز تلك الكميات. ولكن الوضع اخذ يختلف بشكل تدريجي فيما بعد بحيث اصبحت كميات المياه التي تنتجها الآبار العربية هي اقل من الكميات المسموح بضخها. ويعود ذلك لسببين رئيسيين، اولهما بالطبع هو حدوث تقدم كبير في وسائل نقل وتوزيع المياه بشكل رفع كثيراً من كفاءة استخدام المياه للاغراض الزراعية. الا ان السبب الثاني لذلك هو ان اعداداً متزايدة من المزارعين قررت عدم التوسع في الزراعة المروية او حتى تقليصها بسبب تخوفها من الخسارة على ضوء التجارب التي مرت فيها خلال معظم المواسم الماضية. ولا شك ان هذا الوضع يشكل ظاهرة سلبية وخطيرة جداً على خلفية التنافس القائم على استخدام الموارد المائية وبسبب الحاجة الملحة لاستيعاب اعداد ملموسة من الايدي العاملة في القطاع الزراعي.

وبالمقابل، فقد قامت السلطة بحفر عدة آبار عميقة في الضفة الغربية لصالح المستوطنات الاسرائيلية. وقد بلغ عدد هذه الآبار لغاية سنة ١٩٨٣ (٣٠ بئراً)، منها ٢٠ بئراً في منطقة الاغوار و١٠ آبار في المناطق الجبلية[٧]. ويقدر الانتاج السنوي لهذه الابار بـ ٢٥ ـ ٣٥ مليون متر مكعب، أي اكثر من ثلثي كمية المياه التي تضخها الابار العربية مجتمعة، والتي يزيد عددها عن ٣٠٠ بئر.

ان الصراع القائم على موارد المياه في المناطق المحتلة يفرض اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة، وذلك من اجل استخدام هذه المياه في ري أوسع مساحة ممكنة من الارض.

ولقد حصل تقدم كبير في طرق الري المستخدمة خلال السنوات الاخيرة مما ادى الى رفع كفاءة استخدام المياه بصورة ملموسة. ولكن هذا التقدم اقتصر الى حد بعيد على زراعة الخضار ولم يشمل بشكل ملموس بساتين الحمضيات والموز. لذلك فانه يلاحظ ان معدل كمية المياه المستخدمة للري هي لا تزال بحدود ١٠٠٠ متر مكعب للدونم، علما بأنه يمكن اختصار هذه الكمية بنسبة الثلث. وفي هذه الحالة يمكن تحقيق زيادة كبيرة في المساحة المروية قد تصل الى ٣٥٪ من المساحة الحالية. ولقد كان من الممكن تحقيق مثل هذا الانجاز الوطني الكبير لولا الاختناقات التسويقية الحادة التي يعانيها المنتجون العرب والتي تدفعهم في الواقع الى التفكير في تقليص المساحة المزروعة وليس الى التوسع بها. ولا شك ان هذا ما